

الموافق ۲ آذار سنة ۱۹۶۸م. العدد ۲۰۷۸

عمان : السبت ٣ ذي الحجة سنة ١٣٨٧ ه .

الفهيس

صفحة		
۸۵۳	نظام معهد التقافة العمالية	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٦٨
777	نظام مياه بلدية الزرقاء	نظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٨
٣٧٠	نظام معدل لنظام سوق الجملة المركزي للخضار والنمواكه في عمان	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٨
**	نظام معدل لنظام مقاولات الاشغال العامة	نظام رقم (۷) اسنة ۱۹۲۸
**	نظام معدل لنظامالعلاوات الفنيةوعلاوات الاختصاص والادارة	نظام رقم (۸) لسنة ۱۹۲۸
	للاطياءواطياء الاسنان والصيادلة	
440	نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة	نظام رقم (۹) لسنة ۱۹۲۸
۳۷٦	ة عن الديوان الحاص بتفسير القوانين	قراران رقم (٥ و ٦) صادران
. 4 V4		امر دفاع رقم (۲) لسنة ۹۶۸

401

نوع الجرم	الساعة	التاريخ	المحكمسة	الاسم
ااسرقة بطريقة الاحتيال	۸ صباحاً	1974/4/40	صاح الزرقاء	محمد محمود السيد
سرقة المواشي	lı	1978/4/44		ربحي محمود أسعد
اخفاء لقطة	Ų	1978/4/48	α	علي محمد عيسي
اا-رفة وافساد الرابطة الروجية	1	1978/4/14	α	نايفه سعيد يوسف الصالح
الروجية	b	«	q	عيسي احمد العبد الحليل
افسادالر ابطةالزوجية	ė.	1974/11	gr .	فتحي حسن احمد حرز الله
سیر	ч	1971/4/18	صلح الطفيلة	احمد عليان ابو عميش
الايذاء	4	1971/4/41	u	محمد فهد حربي
	4	1970/11/	صلح معان	عليان سالم العبد
السير	U	1970/8/10	صلح الكوره	محمد علي الذيب

تصحيح اخطاء

وقعت الاخطاء المطبعية التالية في تعليمات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامــــة المهنية التي نشرت في عــــدد الجريدة الرسمية رقم (٢٠٧٥) الصادر بتاريخ ٢/١٠/٢/١٠ وفيما يلي تصحيحها : ...

الصواب	1_6	السطر	المادة	الصفحة
الثانوية	القانونيسة	1	. 1	. 189
	(١٢)الامتحانالعملي ورقة و احدة	. 14	$r \rightarrow 1$	10.
تحلف عبارة « ورقة واحدة » درجات	دراجات	17	٨	104
درجات الز اثدة	المائسدة	. 41	, v	104
أحداهما	احدهها	77	. λ.	104
التربية	التربتــة	: ٣. i	:	1,104



طبعة الجيش العربي

بمتنضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٦٨/٢/١٢ نأمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٦٨

نظام معهد الثقافة العمالية

صادر بمتنفى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (١٤) لسنه ١٩٥٦

00-14-00

المادة ١ – يسمى هــــذا النظام (نظام معهد الثقافة العمالية لسنه ١٩٦٨) ويعسل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يكون للالفاظ التالبة الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ، ما لم تدل التمرينة على خلاف ذلك: - ﴿

الوزير – وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

المعهد – معهد الثقافة العيالية المؤسس بمرجب هذا النظام

المجلس – مجلس ادارة المعهد

المدير – مدير المعهد

المساعد - مساعد المدير

المادة ٣ – ١ – يؤسس معهد يسمى معهد الثقافة العبالية، هدفه المنفعة العامة ، ويكون له صفة الهيئة المعنوية المستقلة وله ان يقاضي ويقاضي بهذه الصفة ، وان يمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان يتمبل الهبات والمساعدات والتبرعات التي ترد اليه بشرط ان لاتتعارض مع اغراضه بموافقة المحلس ، وهو مرتبط وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

٢ – يكون ،قر المعهد الرئيسي في عمان، و له ان ينشىء فروعافي جهات اخرى في المملكة بقر ارمن المحلس.

الماده ٤ ــ ١ ــ تنمية الوعي الوطني والاجتماعي والاقتصادي بين العمال باعتبارهم العنصر الاساسي والركن الهام في تنفيذ خطط التنمية والتصنيع .

- تعريف العيمال بالحركات العيمالية والنقابية وكيفية نشوئها وتطورها في البلاد العربيه والعالم .

٣ – اعداد قادة نقابيين قادرين على القيام بمسؤولياتهم النقابية على الوجه الصحيح .

٤ - عقد دورات تدريبية للنقابيين على جميع المستويات لتحقيق غايات المعهد.

اعداد واجراء دراسات وابحاث في الحقل العمالي بما في ذلك عمليات الاحصاء المتعلقة بهم وتقويم الموضوعات التي تتعلق بهذا الميدان واصدار نشرات وتراجم للابحاث العلمية وكافة الاعمال التي تنهض بشؤون التطور العمالي بالمملكة .

 العربية الشقيقة .

 العربية الشقيقة .

المادة ٥ – ١ – يتول المحلس ادارة المعهد وهو مستقل في شؤونه الادارية والمالية وفقاً لاحكام هذا النظام .

٢ -- يتألف الحبلس من :_

ا ... وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رئيسا

ب – وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ناثبا للرئيس

ج – مدير دائرة العمل عضوا

د – ممثل عن منظهات اصحاب العمل عضوا

ه . . ممثل عن منظمات العمال عضوا

المادة ٦ ـــ مدة عضوية الاعضاء الاهاين المنتخبين ثلاث سنوات، وللوزير ان ينهي عضوية اي منهم قبل انتهاء مدة عضويت اذا تبين له عدم تعاون العضو .

المادة ٧ ــ تعتبر عضوية العضو الاهلي المنتخب شاغرةبالوفاة (او فقدان الاهلية اوانهاء العضوية عملاباحكام المادة(٦) او الاستقالة او التغيب عن حضور ثلاث جلسات متوالية ، بدون عدر مشروع وذلك بقر ار من المجلس.

الماده ٨ – ينعقد المحلس مرة في كل ثلاثة اشهر على الاكثر بدعوة من الرئيس وبجب لصحة انعقاد المحلس حضور الرئيس او نائبه وعضوين، او يؤجل الاجهاع الى اليوم التالي. وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين فاذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس او نائبه في حالة غيابه ، وتعتبر القرارات الصادرة نهائية ، ويعطى كل عضو من الاعضاء المنتخبين مبلغ ثلاثة دنانير بدل حضوره .

المادة ٩ – يمثل رئيس المجلس او نائبه بتفويض منه او اي شخص ينيبه الرئيس المعهد في جميع اموره امام الوزارات والهدئات .

المادة ١٠ - تناط بالمحلس المهام التالية : -

أ – ائتخاب امين السـر وامين الصندوق من بين اعضائه

ب- وضع الحطط وبرامج العمل في المعهد

ج – اتخاذ التدابير للحبصول على المرارد المالية والفنية التي يحتاج اليها المعهد

د – اتخاذ الترتبيات اللازمة لسلامة اموال المعهـد

CAPILICO SE

ه -- النظر في الميزانية العمومية والحسابات الحنة مية والموافقة عليها

و -- اقرار مشروع الموازنة التقديرية السنوية الذي تقدمه البه اللجنة الخته ة .

ز — تعيين المدير والموظفين والمستخدمين وتحمديد متمدار راتب كل منهم .

حـــ وضع نظام يتعلق بشــر وط التحيين والترفيع والزبادة السنوية والتأديب والنمصل من الخدمة .

طــــ الموافقة على اصدار التقرير السنوي لمنجزات المعهد .

المادة ١١ – للمجلس أن يؤلف من بين أعضائه لجانا يعهد اليها بدراسة المسائل التي خيالها اليها ، "1 يجرز له دعوة من مِ اه للاستشاس برأيه من الحبراء في شــُون النمّاه، العالمية .

المادة ١٧ — يضطلع امين السر بالواجبات التي ينيطها به المجلس .

المادة ١٣ ــ المجاس ان يضع لائحة يخول فيها المدير بعض الصلاحيات والوا- بات والمدؤو ليات لادارة شئون المها .

المادة ١٤ ــ تتألف الهينة التدريبية في العهد من اعضاء هيئة التسمدريس . ويراس هذه الهيئة المدير ، ويجوز ان يكون اعضاؤها الخاضرون من خارج اعضاء المعهد . وختص هذه الهيئة بالادور التالية : __

أ ــ وضع القواعد الماحة بمواظبة المتدرين وقظام الدروس والمحاضرات وتنظيم البحوث .

ب. وضع مناهج الدراسة والتناسق ببنها وتسوزيع الدروس والعاضيرات على أعضاء هيئة التدريس.

ح... وضع تعليمات لنفحوص وتحديد وتوزيح اعمال هيئة الممتحنين .

د ــ تقديم الاقتراحات الى الحبلس حول خطط الدراسة وشيروط منح الشهادات . ه – الأشراف على انحالات الاجتماعية للمتدربين في المعهد .

و – اقتراح نوع الدورات ومستويات المتدربين في كل دورة يعتدها المعهد .

المادة ١٥ _ أ -- يجب ان يكون المتدرب عضوا نقابيا مضت على عضويته صنة واحدة على الاقل .

ب-- ان لا يقل عمـــره عن عشرين عاما .

ج – أن يكون لاثقا من الوجهة الصحية .

د -- ان يجيد القراءة والكتابة .

المادة ١٦ ـــ أ ـــ بتم الالتحاق بالمعهد في الدورات التدريبية بتنسيب من نتمابات العمال او منظماتهم . ب- يتم اختيار طـــالب الالتحاق بالمعهد من قبل لجنة يعينها المعلمن برثاسة المدير .

المادة ١٧ -- تتكون مالية المعهد من : _

١ – المخصصات التي يقرها مجلـــس الوزراء

٢ ـــ ابر ادات النشــر ات والمحلات والكتب وسائر المطبوعات الاخرى التي يصدرها المعهد .

٣ – الهبات والتسبر عات .

٤ - المبالغ التي تساهم بها منظمات اصحاب العمل ونقابات العمال واتحاداتها .

المادة ١٨ ــ يكون امين الصندوق مسئولا عن حفظ اموال المعهد وعن صرفها في الوجره التي يقرها الحجلس ، ويكون كذلك احد المفوضين بالتـــوقيع مع المدير على المستندات والاوراق المالية التي لا تتجاوز قيمتها خمسين دينارا ، فاذا زاد المبـــلغ عن ذلك فيتوجب ان يشترك معها في التوقيع عضو ثالث يختاره مجلس الادارة .

المادة ١٩ ـــ يخصص مجاس الادارة للمـدير سلفة نفقات دائمة لا تتجاوز خمسين دينارا .

المادة ٧٠ ــ تقع مسئولية تنفيذ سياسة المعهد وادارته اليومية على المدير بالاضافة الى واجبه كمحاضر ويساعده في اداء واجباته عدد كاف من الموظفين .

المادة ٢١ – ١ – المديـــر .

يجب ان تتوفر الشروط التالية في المدير :

ا ۔ ان یکون اردنی الجنسیة

ب ــ ان يكون قد اتم الخامسة والعشرين من عمره

جـــ ان يكون حاصلا عـــلى شهادة جامعية في العاوم الاجتماعية ولـــه خبرة في شئون العمــــل و الحركات العمالية .

۲ ... مساعد المدير ..

جب ان تتوفر الشروط التالية في مساعد المدير

أ – ان يكون اردني الجنسية

ب ــ ان يكون حاصلا على شهادة جامعية في العلوم الاجتماعية .

المادة ٢٢ – يمنح التدرب الملتحق في الدورات التي يعقدها المعهد بعد تخرجه بنجاح شهادة تثبت ذلك .

المحت ين برط ال

1978/4/14

الاشغسال العسسامة رئيس المسموزراء ووزير الحمسمارجية هاشم الجيوسي بشاره غصيب احمد طوقان بهجت التلهوني وزير دولة لشؤون الرثاسة وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمسير ووزيسر المواصــــلات حازم نسيبه سمعان داو د عاكف الفايز وليسمسر الشمؤون الاجتماعيسة والعمسسل صبحي امين عمرو صالح برقان امين يونس الحسيني وليسر دولـــــة وزيـــــر وزير الثقافة والاعــلام الاقتصماد السوطسني والسياحمة والاتسسار لتسؤون الحسسارجية عبد المنعم الرفاعي صلاح ابو زید حاتم الزعبي وزير داخليسة للشؤون البلدية والقروية وزير الاوقاف والشؤون ووزيـــر دولـــة لشؤون الرئـــــاسة والمقـــدسات الاسلاميـــة حابس المجالي عبد الخميد السائح احمد فوزي سامي ايو ب

نحد اللسيد للفلك ملك الملكة اللفارونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٢ نأمر بوضع النظام الاتي : ...

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٨

نظام مياه بلدية الزرقاء

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

00-10-0

المادة ١ _ يسمى هذا النظام (نظام مياه بلدية الزرقاء لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشرد في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني الخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : –

الوزيـــــــر تعني وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

صاحب مشروع المياه تعني مجلس بلدية الزرقاء .

المهندس المديــــــر تعني المهندس المدير لمشروع مياه بلدية الزرقاء والمعين من قبل المجلس البلدي .

المسوظف المفوض تعني اي مستخدم في البلدية يعمل في مشروع المياه ومفوضا خطيا من قبل صاحب المشروع وفقا لاحكام هذا النظام .

حسدود النزويسد تعني منطقة حدود بلدية الزرقاء ومناطق التنظيم التابعة لها او اية منطقة مجاورة يقرر صاحب المشروع تزويدها بالمياه .

انبوب التوزيم تعني ذلك الجزء من اي انبوب معد لتزويد المياه الى ايعقار من الانبوب الرئيسي الذي يخضع لقوة الضغط من ذلك الانبوب او الذي يكسون خاضعا لللك الضغط لولا اقفال حنفية ما .

انبوب الوصل تعني ذلك الجزء من انبوب التوزيع الممتد من خصط الانابيب الرئيسي لصاحب المشروع الى عداد المشرك ويشمل المحابس واجهزة المياه المنزلية والاجهزة المماثلة الاخرى .

أنبسوب الضخ الرثيسي

انبـــوب التزويـــد

الأنبــوب الرئيـــي

تعني خط الأنابيب الرئيسي المعد لنقل المياه من أي مصدر تزويد الى المصفاة او الحزان العام أو من أية مصفاة أو خزان عام الى مصفاة أخرى أو خزان عام آخر بغية نقل المياه المزودة بالجملة من أحد أجزاء حدود التزويسد الى جزء آخر من تلك الحدود أو من أجل تزويد أو أخذ المياه بالجملة .

تعني الانبوب الذي مده صاحب المشروع بغية توزيع المياه بصورة عسامة

وليس للمشتركين كأفراد وتشمل أي جهاز مستعمل مع ذلك الأنبوب .

تعني ذلك الجزء من انبوب التوزيع الذي ليس انبوب وصل .

تعني أي طريق أو شارع أو زقاق أو ممر نافذ كسان أو غير نافذ أو درب أو معبر أو طريق عربسات أو ممشى أو ساحه أو ميدان أو جسر خصوصيا كان أم عموميا مطروقا أم غير مطروق موجودا أو مقبر حا انشاوءه بمقتضى اي مشروع أو مخطط اعمار وتشمل كافة الخنادق والأقنية والأخاديد ومجاري مياه المطر والعبارات والأرصفة الجانبية وجزر السلامه والدوارات والميادين والساحات.

مواصفات المقابيسالبر يطانية تعني مواصفات المقاييس البريطانية المنقحة حديثا والصادرة من قبل نقابة

المقاييس البريطانية .

تزويد المياه للغايات المنزلية: تعني القدر الكافي من الميساه الذي يزود لغايسات الشرب والغسيل والطبخ والمتطلبات الصحية وتشمل: ـــ

(أ) المياه التي تزود لغايات مهنة تمارس في أي عقار يستعمل الجزء الأكبر منه كمنزل .

(ب) المياه التي تسحب من حنفية داخل منزل بدون استعبال خرطــوم او جهاز مماثل أو لسقي الحداثن أو تستهلك للخيول المقتنــاة للاستعبال الحاص ولغـل المركبات الحاصة ولكنها لا تشمل المياه التي تستهلك لحرف غسل الملابس أو تجهيز طعام أو مشروبات للاستهلاك خارج العقار.

جهزة الميــــــاه تشمل الأنابيب (ما عدا الأنابيب الرئيسية) والحنفيات والمحابس والصهامات والحلقات والحلقات والعدادات ومستودعات المياه والحيامات والمراحيض والأجهزة الماثلة الاخرى التي لها علاقة بتزويد واستعمال المياه .

العـــداد الرئيسي تعني اى عداد يقيس كمية مياه يتم فيها بعدة ياسها كليا أو بعداد جزئيا فرعي آخر أو أكثر. العـــداد الفرعي تعني العداد الذي يقيس كمية ميــاه كليا أو جزئيا سبق وقيست حــال سحبها من الخطوط الرئيسية لاصحاب المشاريع.

Spill in 136

المحبس

اثمان المياه والرسوم

المادة ٨ – استيفاء أنمان المياه التي يزودها صاحب المثبروع والرسوم .

يستوفى من المشترك رسوم واثمان المياه التي يوردها اليهصاحب المشروع حسب التعرقة المدر. و: بالذيل الملحق بهذا النظام .

المادة ٩ – تقديم الطلبات لنزويد المياه .

- أ) يترتب على كل شخص يرغب بالتزود بالمياه من قبـــل صاحب المشروع بان يقدم طلبـــا ويوقع على اتفاقية مع صاحب المشروع وتكون جميع هذه الطلبات والاتفاقيات على التماذج التي يعدها صاحب المشروع من حين لاخر .
 - ب) تعتبر كانة الاتفاقيات السابقة كانها مبرمة بموجب هذا النظام .

الماد. ١٠ – يتم تماميد ازابيب الوصل على نفقة المشتركين واكن يتولى صاحب المشروع صيانتها .

- أ) يتولى صاحب المشروع تأمين وتمديد انابيب الوصل على نفقة الشترك وتستوفي هذه النفقات سنفا قبل الباشرة باي عمل او على اقساط يتنق عليها بين الشترك وصاحب المشروع ويقوم صاحب المشروع فها بعد بصيانتها على نفقته .
- ب) يندم المشترك انابيب التزويد والتوزيع وجميع لوازمها ويقوم بمدها وصيانتها فني تمديدات مرخص ومعتمد من قبل صاحب المشروع الااذا راىصاحب المشروع ان يضطلع هو بمدها على نفقة المشترك.

المادة ١١ ... يترتب تزويد المياه بواسطة انبوب وصل واحد .

لا يجوز تزويد اي بيت سكن او عقار بالمياه باكثر من خط واحد من انابيب الوصل الا بموافقة خطية من المهندس المدير .

المادة ١٢ . . الغايات التي خِيْر استعمال المياه من اجلها .

باستثناء مو افترة المهندس المدير الخطية لايحوز لايشخصان يـتهلك المياه التي يزودهاصاحب المشروع : --

- أ) •ن اجل تشغيل جهاز تبريد يبرد بالمياه .
- ب) من اجل تشغيل اي جنهاز يعتمد في استعباله على التزويد بمياه جارية باستمرار خلاف الجهاز المعد التسخين المياء .
 - بح) من اجل التنظيف او توليد او تزويد طاقة ميكانيكية لاي جهاز يستعمل لازالة عسرة المياه .
 - د) من اجل تشغیل خرطوم او جهاز اخر مماثل .
 - ه) من اجل نافورة او جهاز اخر الزخرفة .
 - و) من اجل الجراحة او جراحة طب الأسنان او الجراحة البيطرية او المختبر .

الحنفيــة تشمل الحبس والصهام وأى جهاز آخر لتوقيف جريان المياه في خط الانابيب .

اي حنفية توضع في جانب مدخل العداد الفرعمي الهـبط ته ريد كمية المياه للمشترك.

السمعة تعلى بالنسبة لخزان المياه أو خزان الدفق سعة الحزان مقاسة من خط العوم .

أنبوب التوزيع الداخلي تعني اى البوب معد لنقل المياه الني يزوددا ساحب المثمروع من خزان المياه أو خزان التغذية أو منجهازمياه ساخنة وخانب لذية الضغط من ذلك الخزان الوالجهاز.

خزان مستودع للمياه تعني اى خزان معد للسياه التي يزودها صاحب المشروع خلاف خزان الدنق أو الخزان معد السياد الساخنه .

خط العسموم تعني أعلى منسوب للمياه التي صمم الخزان لاستيعابها .

احكام لمنع ضياع المياه وبشأن العدادات والاجهزة الاخرى

المادة ٣ ـــ صائحية لفحص أجهزة المياه

الصاحب المشروع أن يترم بفحص أية اجهزة للمياه تستعمل لأغراض لزويد المياد من المشروع .

المادة ٤ ــ صلاحية الدخول الى العتمارات لاكتشاف حالات ضياع أو سوء استعمال المياه :

يحق للموظف المنوض لدى صاحب المشروع ان يدخل خلال ساعات النمار الى اى عتمار مزود بالمياه

من قبل صاحب المشروع بغية : _

أ) فحص وقراءة عداد المياه . او

ب) التحقق من ضياع او سوء استعمال المياه المزودة .

المادة ٥ ــ غرامة استعمال المياه عن طريق الغش

اذا أقدم أي شخص عن طريق الغش على تغيير تسجيل اي عداد او منعه من تسجيل الكمية الصحيحة من المياه المرودة او قام باستعمال او استخدام مياه صاحب المشهر وع عن طريق الغش يعاقب وفتا القانون العقوبات وذلك بالاضافة الى ضمان ثمن المياه التي صرفت بدون تسجيل حسب تقدير صاحب المشروع بدون اجحاف باى حق او علاج آخر يحق لصاحب المشروع ممارسته او الاستفادة منه .

المادة ٦ ـ غرامة العبث بالصهامات واجهزة المياه

اذا اقام أى شخص بدون موافقة صاحب المشروع قصدا أو اهمالا بفتح أو بغلق او بقطع توريد المياه او بالعبث باية طريقة أخرى باي صهام أو محبس او اية انشاءات اخرى أو أجهزة مياه عائده لصاحب المشروع وكان ذلك سببا في التأثير أو احمال التأثير على انتظام تزويد المياه يعاقب وفقا القانون شريطة أن لا تنطبق هذه الماده على أى مشترك يغلق المحبس المركب على أنبوب التوزيع الذي يزود عقاره بالمياه اذا حصل على موافقة اى مشترك تخرقد يتأثر تزويده بالمياه من جراء ذلك .

المادة ٧ ـ يضطلع صاحب الشروع بوصل العداد أو بفكه

ا) لا يجوز ترويد المياه لأى مشترك إلا بعداد . . . ا

ب) لا يجوز لمشترك أن يقوم بنفسه بوصل أو بفك عداد عائد لصاحب المشروع .



المادة ١٣ – النّزويد لعقار واحد أو أكنر

يقدم صاحب المشروع عدادا واحدا للدياد بدون مقامل اكمل قطعة أرض أو موقع بناء وفي الحالة التي ينشىء المشترك أي بيت سكن أو عقار أو يخول الى قطع أو مكاتب منفصاة حيننذ براعي ما بلي :—

أ ــ يزود المالك بعداد رئيسي ويقوم هو على نفاتته بتركيب عدادات فرعية خاصة . أو

- ب- بجوز المالك ان يطلب من صاحب المشروع تذريم عدادات خاصة الكل مشغل يزود بالميساه من العداد الرئيسي ويكون المالك مسئولا عن دفع أثمان المياد التي تسمينايها هذه العدادات على ان تركب في موضع ملائم قرب حدود القطعة أو موقع البناء حسما يجدده صاحب المشروع ويترتب عسلى المالك ان يدفع لصاحب المشروع أثمان العدادات الاندافية .

لمادد 18 ما تتاميم علمادات الجواراة

أ .. يتولى صاحب الشروع متدم وقر ترب وميانة جديع عدادات الياد وتنقل ملكا له واكن يترتب على المشترك أن يدفع رسم صيانه شهري آنا هو مدرج في الديل الماحن بهذا النظمام ويكونمسئولا عن حفظ العداد وسلامته .

ــ ادا :

- ١ جرى فلك العداد أو العبث أو التعرض له أثناه وجوده في حيازة الشمر ك أو
- ٢ جرى استعال العداد بصورة قد ينتج عنها ضياع الياد او سوء استعالما او الاسراف في استهلاكها أو
 - ٣ جرى فك ختم العداد او القيام بأي عمل من شأنه ان يعطب أو يزور تسجيل العداد أو
- ٤٠- جرى اتلاف العداد بسبب آخر لا يعزى الى استهلاك الاستعبال العادي أو بسبب قراءته او كه من قبل صاحب المشروع يضمن المشترك التكاليف الكلية لأي ضرر أو خسارة اونقص يتكبدها صاحب المشروع وذلك بالاضافة الى العقوبة المترتبة على ها.ا الاجراء .

المادة ١٥ -- حق صاحب المشروع بتغيير العداد وموضعه

لصاحب المشروع الحق بتغيير العداد وموضعه في أي وقت يشاء .

لمادة ١٦ - الحلاف على كمية المياه المستهاكة

- أ اذا حصل أي خلاف على كمية المياه المستهلكة حسب تسجيل العداد الرئيسي والكمية المستهلكة حسب
 تسجيل عداد فرعي واحد او اكثر يلزم المشترك بثمن المياه التي سجلها العداد الرئيسي وذلك ما لم
 يثبت بأن هذا العداد لم يسجل تسجيلا صحيحا .
- ب- يجوز للمشترك الذي يشك في دقة تسجيل العداد ان يتقدم بطلب لفحصه من قبل صاحب المشروع "
 القاء الرسم المقرر

- ج -- يعتبر العداد بأنه يسجل الكمية الصحيحة للمياه الستهاكة حينما يظهر نتيجة الفحص بأن نسبة الحطأ لا تتجاوز ثلاثة بالماية زيادة او ننصان .
- د اذا تبين بأن العداد يسجل الكمية الصحيحة للمياه المستهاكة يتحمل المشترك نفقات فك العدادو فحصه
 واعادة تركيبه وأية نفقات أخرى واذا تبين بأن العداد بسجل أكثر أو اقل من الكميسة الصحيحة
 للمياه يتحمل النفقات صاحب المشروع .
 - هـ نتجة النمحص تكون ملزمة لكلا الفريتين.
- و يستوفي صاحب المشروع أثمان المياء والرسوم في جميع الحالات التي يثبت فيها بأن العداد لا يسجل الكمية السميحيحة للمياه المستهاكة على أساس معدل الكمية المستهاكة التي سجلها العداد خلال الأشهر الثلاثة السابقة للشهر الذي أصبح العداد لأول مرة لا يسجل فيه تسجيلا صحيحا .

المادة ١٧ ــ دورات اليـــاه

- أ تكون مدة دورات المياه شهرا واحدا وتتم قراءة العدادات شهريا .
- ب ستوى من أماكن العبادة والمدارس الحكومية والمدارس الأهلية التي لا تتقاضى اية رسوم مدرسية والمستشفيات والمقابر والمؤسسات الحيرية بنسبة ٥٠٪ من اثمان ورسوم المياه التي تستهلكها والمقررة بموجب أحكام هذا النظام مع التقيد بالحد الأدنى المنصوص عليه بالذيل الملحق بهذا النظام .

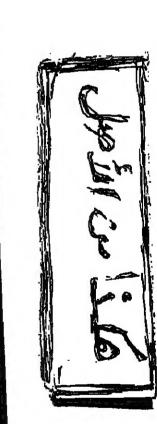
المادة ١٨ -. الغـاء الاشتراك

اذا رغب المشترك بترك محل الاشتراك والغاء العقد يتوجب عليه اعلام صاحب المشروع خطيا ليقوم بتسجيل آخر قراء، للعداد ومحاسبته وقطع المياه وبعكس ذلك يبقى المشترك مسؤولا عن ثمن اية كمية من المياه يسجلها العداد لغاية تاريخ القطع مع مراعاة الحد الأدنى المنصوص عليه بالذيل الملحق بهذا النظام .

المادة ١٩ --- قطع المياه

يحق لتساحب المشروع قطع المياه عن المشترك لاي سبب من الاسباب التالية . _

- -- اذا لم يدفع ثمن المياه والرسوم المتحققة عليه في وقت الاستحقاق (ويعتبر وقت الاستحقاق بعــــد مرور اسبوع واحد من تاريخ تبليغ اعلام المقطوعية) او اذا قصر في دفع التأمينات او التعويضات التي يراها صاحب المشروع مناسبة .
 - ب ــ اذا اجرى اي تغييرات في انابيب الوصل دون الحصول على موافقة صاحب المشروع الخطية .
- ج -- ادا اتاف او عبث او الحق ضررا باي شيء يتعلق بالعداد او بمنشآت مشروع المياه و اجهزة المياد
 العائدة لصاحب المشروع قصدا او اهمالا .
 - د 🗕 اذا عارض الموظفين المفوضين في تأدية واجباتهم .
 - ه اذا حاول التلاعب بقصد السرقة .
 - و اذا تأخر او امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد هذا النظام .



المادة ٢٠ ــ اعادة ايصال الماد

اذا قطعت المياه عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب الفكورة في المادة ١٩ من هذا النظام قانه لا يعاد ايصالها الا بعد دفع الرسوم المنررة بمرجب الذيل الملحق بهذا النظام .

المادة ٢١ ــ قطع المياه الناشيء عن سبب قاهر

صاحب المشروع غير مسؤول عن قطع المياه عن المشترك اذا كان ذلك ناشاً! عن سبب ناهر .

المادة ٢٢ ــ العقوبـــة

مع مراعاة ما ورد في اي قانون آخر كل من خالف اي حكم من احتزام هـــــذا النظام او اي تشريع آخر يعدله او يحل محله يعاقب بالعقوبة النصوص عليها في النقره رب) من الماد: (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

المات ٢٣ – بلغي اي نظام او تعايات سابقة الى المدى الذي تنعار ض فيه احدَدوها مع احكام هذا النظام .

التمسين ببط الل

11/1/150

رثيس الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وريــــــر وزيـــــر نـــــاثب الاشغـــال العامـــة الماليــــة رئيــس الــــوزراء بشارة غصيب هاشم الجيوسي احمد طوقان
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير دولــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــر الشــــؤون وزيــــر وزيــــر الماخليــــة الاجــناعية والعمـــل النقــــــة صالح يرقان المين يونس الحسيني
وزيىر الثقافة والاعــــلام والسياحـــة والآئـــــــار صلاح ابو زيد	وزيـــــر دولــــة وزيـــــر وزيـــــر وزيـــــر للشـــــؤون الحـــارجية التربيــة والتعلـــيم الاقتصـــاد الوطــــني عبد المنعم الرفاعي حاتم الزعبي
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية الدفــــاع الزراعـــة ووزيــر دولــة لشــؤون الرئــاسة

الذيدل

جدول الرسوم واثمان المياه

أ ــ الاستهلاك المنز لي والتجاري والصناعي

- (١) ٦٥ فلـ أَ للسَّر المُكَعَب الواحد على ان لا يقل الحد الأدنى عن ثمن اربعا امتار •كعبـــة شهريا ولو كانت المقطوعية اقل من ذلك .
- (٢) ٦٥ فاساً للمستر الكعب الواحد تدلميم مستودع المياه او من المياه المنقولة بالصهاريج او من الحنفيسات العدو ديسة .

ب -- رسوم التسياســــ

- (١) ٧٥ فلماً شهريا عن الحداد قياس ٣/٨ ١ أو ما يعادله
- (٢) ١٥٠ فلماً شهريا عن العداد قياس لي ١ " ٢" أو ما يعادله
- (٣٠) ٢٠٠٠ فلساً شهريا عن العداد قياس ٣٠ أو ما يعادله
- (٤) ٥٥٠ فاساً شهرياً عن العداد قياس ٤ أو ما يعادله
 - جــ رسوم الوصل واعادة الوصل والفحص
 - (١) ٢٥٠ فلساً رسم ومـل
 - (٢) ٧٥٠ فاسآ رسم فتح المياه
 - (٣) ٤٠٠ فلماً رسم اعادة الوصل
 - (٤) ٢٥٠ فلسآ رسم فحص عداد الماه
 - (٥) ٢٥٠ فلساً رسم فحص اجهزة المياه

ت - التأمينات

٣ دنانير عن الاستهلاك المنزلي او التجاري او الصناعي . يرد التأمين للمشترك عند انتهاء الاتفاقية بعد حسم اية ديون مستحقة على المشترك . السادة ٥ ــ تعدل المادة (٢٨) من النظام الاصلي بشطب عبارة (بغرامة لاتتجاوز العشرة دنانير) الواردة في اخر النمقرة (١) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : _

« بالعقوبة الواردة في النتمرة (ب) من المادة (١١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ » .

المنين طلسلال

1971/4/18

هاشم الجيوسي

ووزيمسر الخارجيسة بهجت التلهوني

سمعان داود

احمد طوقان

وزيسر دولسة لشؤون الرئاسة ووزيسسر المسواصلات عاكف الفايز

صبحي امين عمرو

الاقتصـــاد الوطــني والسياحة والآئـــــار حاتم الزعبي صلاح ابو زيد

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عد الحمد السائح

ـــر وزير داخلية للشؤون البلديـــة والقروية

أحمد فرزي

وزيسر دولسة لشؤون الرثاسة ووزيسسر الانشساء والتعمسير حازم نسيبه

> الاجتماعيسة والعمسل صالح برقان

الاشغال العام____ة

بشاره غصيب

عبد المنعم الرفاعي

الدنـــــاع الزراءــــة ووزيـــر دولــة لشؤون الرئاسة

محق السيق للفعل ملك المعلمة للعلان العاتمة

بمقتضي المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٤ ناءر بوضع النظام الاتي : _

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام سوق الجملة المركزي

للخضار والفواكه في عمان

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات اسنة ١٩٥٥

المسادة 1 ــ. يسمى هذا النظام(نظام معدل لنظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان لــنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المـــادة ٢ ــ تعدل المادة الثانية من النظام الاصلي باضافة العبارات التاليـــة الى اخر المعنى المخصص للفظة (المحصول) الواردة فيها :

« وكذلك المار التي يقر رمجلس الادارة بيعها في السوق »

المسادة ٣ ــ تعدل المادة ٢٤ من النظام الاصلي باضافة العبارات التالية الى اخر ماورد فيها (ويتوجب عليهم ان يقدمو الى ادارة السوق النسخة الاولى من تلك الماذج والكشوفات والقيود او اية فواتير او قيود تتعلق بعملهم

المسادة ٤ ــ تعدل المادة (٢٥) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخر ماورد في الفقرة (١) منها : ــ

نحد المديدُ الفلك ملك الملكة الفارونية المائمية

بمقتضى المـــادة ١١٤ من الدستـــور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٤ نأمر بوضع النظام الأتي : ــ

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام مقاولات الاشغال العامة

صادر بالاستناد الى المادة ١١٤ من الدستور

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مقاولات الاشغال العامة لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقـــم ٦ أسدة ١٩٠٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الادلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة ٢ _ يلغى ما جاء في المادة (ي مكررة) المفيافة الى النظام الاصلي بالنظام رقم ٦٠ لسنسة ١٩٦٧ ويستعاض

المادة ٤ مكررة :

31/1/15

، من اجل صيانة الابنية التي تشغلها الوزارات او الدوائر الحكومية تقوم الوزارة او الدائرة المختصــة باعمال الصبانة بنفسها بحيث يتونى الوزير او وكيل الوزارة او مدير الدائرة المعنية القيام بالاعمال التي يقوم بها وزير الاشغال العامة او وكيل وزارة الاشغال العامة او اي موظف آخر من موظفيها شريطة تشكيل اللجان التي يتطلبها هذا النظام من موظفي الوزارة او الدائرة المحتصة والاسترشاد برأي مهندسي الاشغال العامة في المحافظات او من ينيبونهم » .

الحثين بطسلال الاشغال العام____ . رئيس الـــــوزراء بشاره غصيب هاشم الجيوسي بهجت الناهوني وزير دولة لشؤون الرئـــــاسة وزير دولسسة لشؤون الرئاسة ووزيـــــر الانشاء والتعمير ووزير المواصب حازم لسيبه عاكف الفايز سمعان داود امين يونس الحسيني صالح برقان صبحي امين عمرو وزيــــــر دولــة وزيــــ للشؤون الحسارجيسية النربيسية والتعسليم الاقتسصاد السسوطني وزيسر الثقافة والاعلام والسياحــة والآثـــــار عبد المنعم الرفاعي حاتم الزعي صلاح ابو زید وزيســر داخلية للشؤون البلدية والتروية

وزيسسر دولسة لشؤون الرئساسة

وزير الاوقاف والشؤون

والمقددسات الاسلامية عبد الحميد السائح

نحق الصيق للفعل ملك المملكة للعلاق براهاتم

بمتنضى المادة ١٢٠ من من الدســــتور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٢ نامر بوضع النظام التالي : ــ

نظام رقم (۸) لسنة ۱۹۲۸

نظام معدل لنظام العبروات الفنية وعبروات الاختصاص

والادارة للاطباء واطباء الاسنان والصيادلية

صادر بالاستناد للمادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام العلاوات الفنيسة وعلاوات الاختصاص والادارة لللاطباء واطباء الاسنان والصيادلة لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٦) لسنة ١٩٦٥ المشار اليـــه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريده الرسمية .

المادة ٧ _ أ _ تضاف كلمة (والممرضات) بعد عبارة الاطباء واطباء الاسنان والصيـــادلة حيثًا وردت بالنظام الاصلي حسب مقتضي الحال .

ب- تعني كلمة (ممرضة) الممرضة القانونية الحـــائزة على شهادة فن التمريض بعد دراسة لا تتل عن ثلاث سنوات في مدرسة تمريض معترف بها رسميا ولا يقـــل مستواها العلمي والتدريبي عن ادنى مستوى المنهاج العلمي لفن التمريض الذي اقرته منظمة الممرضات الدولية . تشمل عبارة (الممرضة القانونية) الممرض القانوني ايضا .

> المادة ٣ ــ تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخر ماورد في الفقرة (ب) منها . (بعد حصوله على الدبلوم)

> > المادة ٤ ــ تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي على الوجه التالي :

أ – باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها : (والذي مارس المهنة مدة خمس سنوات منذ تخرجه)

ب ـ بالغاء الفتمرة (ب) منها وتغيير الفقرة(ج) بحيث تصبح فقرة (ب) .

المحت ين برط الل

عبد الحميد السائح

المادة ٥ ــ تعدل المادة (٨) من النظام الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية اليهـــا:

(جــ الممرضات ٥٠٪ من الراتب الاساسي) .

المحتين بطيسلال

1478/1/14

ـــة رئيس الـــــوزراء ووزيــــــر الخارجية بشاره غصيب هاشم الجيوسي احمد طوقان بهجت التلهوني وزير دولسة لشؤون الرئاسسة وزيـــر دولة لشؤون الرئاســـة ووزيسر الانشساء والتعميسر حازم نسيبه عاكف الفايز سمعان داود وزيـــــر الشــــــؤون الاجتماعيسة والعمسل صالح برقان امين يونس الحسبني صبحي المين عمرو وزيـــــر دواــة وزيسر الثقافة والاعلام الاقتصــاد الوطــــــــني والسياحـــة والآثــــــار عبد المنعم الرفاعي حاتم الزعبي صلاح ابو زید —ر وزيـــر داخلية للشؤون البلدية والقروية وزيــــر الاوقاف والشؤون ووزيسر دولسة كشسؤون الرئاسسة والمقدسات الاسلامية حابس المجالي احمد فوزي عبد الحميد السائح

As THE CALL STORY

The second secon

غورالحمير للفقط مش الملكة للفرونية المائمية

بمقتضى المسادة ٣١ من الدستسور وبناء على ما قرره مجلس الوزر ء بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٤ نأمر بوضع النظـــام الآتي : ـــ

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة

صادر بالاستناد الى المادة (٣) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ . 1974/1/14

المادة ٧ ــ تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي بشطب عبارة (٧٥ فلسا) الواردة في الفترة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (٨٠ فلسا) .

1971/17/12

سامي ايوب

ووزيسر الحارجيسة رثيـــس الــــــوزراء بشاره غصیب احمد طوقان هاشم الجيوسي بهجت التلهوني وزير دولة لشؤون الرثاسة وزيسر دولسة لشؤون الرثاسة ووزير الانشاء والتعمير ووزيـــــر الواصــلات حازم نسييه سمعان داو د عاكف الفايز الاجتماعيـــــة والعمـــل صالح برقان صبحي امين عمرو ــر وزير الثقافــة والاعــــلام حاتم الزعبي عبد المنعم الرفاعي صلاح ابو زید الفــــاع الزراعــــة الراعــــة حابس المجاني سامي ايوب ووزيسر دولسسة لشؤون الرئاسسة والمقدسات الاسلامية

احمد فوزي

قرار رقم (٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

~~~

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/٣/٢٧ رقم ٣٧٢٢/٣٥ ا. جنمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الثامنه من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كان يتوجب اقتطاع عائدات التقاعد من راتب الموظف التابع للتفاعد اذا كان قد اكمل المدة التي تعطيه الحق بتقاضي الحد الاقصى لراتب التقاعد وهو ٧٥٪ من راتبه الأساسى .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٥ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة الثامنة المطلوب تنمسيرها تنص على ما يلي (تقتطع عائداتالتقاعد من راتب الموظف التابع للتقاعد بموجب احكام هذا القانون بنميذ سبعة في الماية) .

ويستفاد من هذا النتس ان الشارع لم يشترط أوجوب اقتطاع عائدات التتاعبد ان تكون الحلمة التي يتقاضى الموظف راتبه عنها من الحدمات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب راتب التقاعد أو المكافأة بل يكفي ان يكون الموظف تابعا للتقاعد كما هو واضح من عبارة (تقتطع عائدات النتاعد من راتب الموظف التابع للتقاعد) الواردة في النص المذكور .

ولهذا فانه يتوجب اقتطاع عائدات التقاعد من راتب الموظف التابع لاتتماعد عن خدمته حتى و لو كان لا يستفيد من هذه الحدمة لأغراض حساب راتب التقاعد او المكافأه .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ۱۹۶۸/۱/۲۵

عصدو عضدو عضدو عضدو الخاص الديدوان الخاص مندوب وزارة المستثار الحقدوقي عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز بتفسير التواندين الماليسة لرئيس محكمة التمييز الاول وكيل وزارة المالية

رشاد الحسن شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت على مسهاد

قرار رقم (٦)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/٧/١٧ رقم ت /٧٦٧/٤٢ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادتين الثالثة والرابعة من قانون تسوية ديون المزارعين رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ وبيان مايلي :

- ١ هل ان للقرار الغيابي الذي تصدره المحكمة بتحديد مقدار الدين الحقيقي بناء على مراجعة الدائن وحده طبقا لنص المادة الثالثة المشار اليها تنطبق عليه المادة ١٩٩ من قانــون اصول المحاكمات الحقوقية التي تعتبر الحكم الغيابي ملغى اذا لم يقدم المور الاجراء للتنفيذ خلال سنة من تاريخ صدوره .
- ٢ هل يحق للدائن المربوط دينه بسند تأمين في دائرة التسجيل ان يطلب من هذه الدائرة تنفيد السند اذا كان قد راجع المحكمة وحصل على قرار بتحديد مقددار الدين على الوجه المبين في المادة الثالثة حتى ولو لم يكن المدين قد رفع دعوى على الدائن لتحديد مقددار الدين طبقا انص المادة الرابعة سالفة الذكر . وبعد الاطلاع على كتاب وزير المائية / الأراضي والمساحة الموجه لرئيس الوزراء بتداريخ ١٩٦٧/٧/ رقم ١٩٦٧/٧٤ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :
- ان المادة الثالثة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يتوجب على الدائنين والمدينين تسجيل ديونهم خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون في المحكمة المختصة التي يتم ضمن صلاحيتها المدين وذلك لتحديد مقدار الدين الحقيقي بقرار من المحكمة بالأضافة الى الفائدة الواجب دفعها بالنسبة المعينة في المادة الرابعة من هذا القانون ، وفي حالة ما اذا اتفق المطرفان على مقدار الدين الأصلي يتوجب على المحكمة ان تعطيهما شهادة بذلك تذكر فيها مقدار الدين وتعين الفائدة حينذاك بمعدل ٤٪ من تاريخ استحقاقه وتدفع هذه المبالغ حسما هو مبين في احكام هذا القانون) .
- ٢ ان المادة الرابعة من نفس هذا القانون حسبا عدلت بالقسانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على ما يلي (اذا لم يكن الدين مقتر نا مجكم قطعي عند نفاذ هذا القانون وكان هناك ثراع بين الدائن و المدين حول وجود المدين او مقداره الحقيقي او اية امسوال اوصلها للدائن وما اذا كان مشمولا بهذا القانون او اذا كانت هنالك معاملة تتعلق بالمدين غير عادلة او تنطوي على غبن يجوز المدين خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون ان بر فع دعوى بذلك لدى المحكمة لاثبات هذه الأمور ، وللمحكمة بعد سماع اية بينة خطية او شفهية على دلك ان تصدر حكما تحدد فيه مقدار المدين الحقيقي مع فائده بنسبة ٣ بالمهاية من تساريخ الاستحقاق او ان تعدل او تغير اي بند او شرط وارد في المعاملة اذا اقتنعت بان المعاملة غير عادله او تنطوي على غبن او اذا كان المسدين يدعي ان فراغ ارضه باسم المدان كان صوريا ولكنه في حقيقته تأمسين من اجل وفاء الدين فيحق لها ايضا ان تفسخ معاملة البيع او الفراغ وتعيد تسجيل الأرض باسم المدين مع الحكم بوضع اشارة التأه بن عليها وفاء للدين اذا كان ما زال متر تبا بلمة المدين ، ويكون حكمها قابلا للطعن بالطرق العادية) .

Charling Co. 18 (a)

امر دفاع رقم (۲) لسنة ۱۹۲۸

صادر بمقتضى المادة (١٠) من نظام الدفاع رقم (٧) لسنة ١٩٤١

عملا بالمادة (١٠) من نظام الدفاع رقم (٧) لسنة ١٩٤١ افوض وزير المالية /الجمارك صلاحية استثناء القطع والاجزاء الممنوعة بموجب امر الدفاع رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ من احكام الامر المذكور ضمن الشروط التالية : ـــ

ا سية تصر هذا التفويض على القطع والاجزاءالتي تضبط على سيارات مرخصة وموجودة داخل البلاد فقط،
 بعد الاستئناس برأى دائرة السير .

٢ – ولا يشمل هذا التفويض السيارات او القطع والاجزاء الممنوعة التي تستورد من الحارج .

٣ – يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

1971/1/4

رئيس الوزر اء بهجت التلهوني



٣ – ان المادة ١٩٩ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية تنص على ما يلي (اذا لم يتدم الحكم الغيابي الى مامور الاجراء المتنفيذ خلال سنة من تساريخ صدوره يعتبر ملغى) . ويستفاد من نص المادة ١٩٩ سالفة الذكر ان الحكم الغيابي الذي يعتبر مانى في حالة تخلف المحكوم له عن تقديمه الى مامور الاجراء خلال سنة من تاريخ صدوره هو الحكم الذي يقبل التنفيذ في دائرة الاجراء :

وحيث ان الواجب الذي القاه المشترع على الدائن بمقتضى الماده الثالثة من قانون تسوية ديون المزارعين ينحصر في مراجعة المحكمة من اجل تسجيل مقدار دينه الحقيقي سواء اكان هذا الدين وستحق الدفع او غير مستحق ولم تكن الغاية من ذلك الحصول على حكم بالزام المدين بدفع الدين بدليل ان هذه المادة لا توجب على المحكمة في حالة اتفاق الطرفين على مقدار الدين ان تصدر حكما بالزام المدين بتأديته الدائن بل كل ما يتوجب عليها هو اعطاءهما شهادة تتضمن مقدار الدين الحقيقي المطلوب الأحدهما من الآخر وذلك حتى تتخذ هذه الشهادة اساسا الأي حكم يفصل في اى نزاع قديحصل بينهما في المستقبل بشأن هذا الدين .

ولحذا فان اية شهادة او فرار تصدرد المحكمه بمقتضى هذه الماده بناء على مراجعة الدائن لا يعتبر حكما قابلا للتنفيذ في دائرة الاجراء بالمعنى المقصود في المادة ١٩٩ من قانون اصول المحاكمات الحتم قية ، وبالتالي فانه لا يعتبر ملغى اذا لم يقدم للتنفيذ خلال سنه من تاريخ صدوره .

هذا فيما يتعلق بالنقطة الاولى المطلوب تفسيرها .

اما فيما يتلعق بالنقطة الثانية ، فحيث يتبين من نص المادة الثالثه من قسانون تسوية ديون المزارعين ان الغاية من مراجعة الدائن للمحكمة بمقتضى هذه المادة هي تحديد مقدار الدين الحقيقي المطاوب له من مدينه وليس الحصول على حكم بالشيء المدين بدفع الدين كما اسلفنا ، فان حصوله على قرار بهذا الشأن لا يمنعه من طلب تنفيذ سند الدين المنظم لدى دائرة التسجيل طبقا لأحكام قانون وضع الاموال غير المنقوله تأمينا للدين عن ان تتقيد دائرة التسجيل عند التنفيذ بما ورد بقرار المحكمة من حيث مقدار الدين الحقيقي و فائدته ومن حيث طريقة تحصيله المعينه في المادتين ٩ و١١من هذا القانون.

هذا ما تتمرره في تنمسير المادتين المطلوب تنمسيرهما .

صدر بتاریخ ۱۹۲۸/۱/۱۵

مندوب وزارة الماليسة المستشسار الحتموقي عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز بتنسير القوانين مدير الأراضي لرئاسة الوزراء الفرواء الثاني رئيس محكمة التمييز الاول صبحي الحسن شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت علم مساد

